الاجراءات والتوجيهات المطلوبة لنقل معالجة شؤونهم الى الوزارات الحكومية المختلفة . (٤) فتح ابواب فرق اخرى في الجيش امام الجنود الدروز ، بدون الغاء فرقة الاقليات التي تضم معظم الجنود الدروز . (٥) العمل على تحسين جهاز الخدمات في القرى الدرزية ، واعداد خرائط هيكلية لتلك القرى ، لتسهيل اعمال البناء فيها ، واقامة مشاريع بناء عامة مختلفة . (٦) اقامة لجنة خاصة للاهتمام بقضية تسوية حقوق ملكية الاراضي « التي ولدت شعورا بالظلم وفسرت على انها عمليات مصادرة » . (٧) تخطيط الزراعة في القرى الدرزية بواسطة ادخال الطرق الزراعية الحديثة ، وزيادة كميات المياه المخصصة للري ، وتغيير طريقة الضرائب وحل مشكلة مزارعي التبغ. (٨) الاسراع في تصنيع القرى الدرزية وتصنيفها كمناطق تطوير ، وذلك لتسهيل حصولها على المساعدات المالية وتخفيف الضرائب. (٩) السعي الى زيادة عدد المعلمين الدروز واقامة مدارس اقليمية شاملة وجديدة وتشجيع نشاط حركات الشبيبة في القرى الدرزية . (١٠) اقامة مجلس درزي مركزي يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القضاء والوقف ، يأخذ على عاتقه تمثيل الطائفة وادارة شؤونها (توفيق خوري — يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٢/١٩ ودافار ، ١٢/٥/ ١٩٧٤) .

اوضاع السلطات المحلية العربية

تعاني السلطات المحلية العربية من وضع مالي متدهور بسبب سياسة التمييز التي تتبعها الحكومة تجاهها لجهة تقديم المساعدات المالية الحكومية لها ، الامر الذي يشلها عن العمل تقريبا ، ويزيد اوضاع القرى العربية سوءا . وكانت وزارة الداخلية قد عينت في شباط ١٩٧٢ لجنة خاصة برئاسة دكتور سامي جرايسي ، المسؤول عن مراقبة الاحداث العرب في اسرائيل وعضوية خمسة من كبار موظفي وزارة الداخلية في الوسط العربي، لدراسة اوضاع المجالس المحلية في القرى العربية. وفي نهاية ١٩٧٣ قدمت اللجنة تقريرها ، الذي عرف فيما بعد بأسم « تقرير لجنة جرايسي » ، الى المدير العام لوزارة الداخلية حاييم كوفرسكي. وجاء هذا التقرير بمثابة لائحة اتهام ضد الحكومة التي تقدم المساعدات المالية للقرى العربية وتتبع سياسة التمييز بين المجالس المحلية العربية واليهودية ، اذ بينما تتراوح المساعدة المالية الحكومية للشخص في معظم السلطات المحلية اليهودية بين ٧٠ — ١٢٥ ليرة ، فانها لا تتجاوز ٧ — ١٠ ليرات في الوسط العربي و ٢٠ ليرة للدروز والشركس . كذلك لا تحصل السلطات المحلية العربية على نصيبها في ضريبة الاملاك ، رغم ان وزارة المالية تقوم بجباية هذه الضريبة من سكان القرى العربية . وكشف التقرير ايضا عن الوضع الصحي والتعليمي المتردي في الوسط العربي (يوسف فاكسمان — معاريف ، ٨/٢٩/ ١٩٧٤) . ولكن حرب تشرين اجلت البحث في هذا التقرير وتسببت في استمرار المشاكل وتأزمها .

وبعد الانتخابات الاخيرة للكنيست والمجالس المحلية (١٩٧٣/١٢/٣١) ، تجددت مطالبة رؤساء المجالس بتنفيذ توصيات هذه اللجنة . وقد عقد هؤلاء ثلاثة اجتماعات اقليمية ، قبل سنة تقريبا ، في المثلث والجليل الشرقي والجليل الغربي ، وشكلوا ثلاث لجان اقليمية سرعان ما اجتمعت لتشكل لجنة متابعة قطرية (دافيد غورن — عل همشمار ، ١٩٧٥/٢/١٦) . وبعد اجتماعات ومناقشات اجرتها هذه اللجنة ، توصلت الى صيغة شاملة لمطالبها ، ترتكز اساسا على « تقرير لجنة جرايسي » ، وقامت بارسال مذكرات الى وزارات الحكومة ومكتب رئاسة الحكومة ورؤساء مركز الحكم المحلي . وتضمنت المذكرة التي ارسلتها اللجنة الى الحكومة المطالبة بحل مشاكل عديدة ، منها تصنيع القرية العربية ، بسبب النقص في الاراضي ، وبناء ٤ الاف غرفة للتعليم مع تغيير المناهج الدراسية واعادة تنظيم القسم العربي في وزارة المعارف ودمج مثقفين عرب في جهاز التعليم، بذل جهود اضافية لتحسين الوضع الصحي في القرى العربية ، حل مشاكل البناء وتحديد المسطحات الهيكلية وسد الثغرة في منح القروض والمساعدات .

وقد اجتمع اعضاء اللجنة ، قبل نحو ثلاثة اشهر ، الى رئيس الحكومة ، بناء على طلبهم وعرضوا عليه مطالبهم (المصدر نفسه) كذلك اجتمعوا الى لجنة الداخلية في الكنيست ، في ٧٤/١٢/٣١ ، بحضور زئيف ميليون ، سكرتير مركز السلطة المحلية في اسرائيل ، وذلك بناء على قرار